ترامب يعلن أن أمريكا ستمارس القرصنة في مضيق هرمز

طالب الرئيس الأمريكي ترامب يوم 2026/7/15 دول الخليج بدفع مزيد من المال مقابل تأمين أمريكا للملاحة البحرية في مضيق هرمز، فقال: "سنحصل على تعويض مقابل حماية السفن العابرة لمضيق هرمز. وإن المضيق سيظل مفتوحا سواء مع إيران أو دونها، وسنعيد الحصار البحري على إيران". وأكد ترامب على منصته تروث سوشيال أن "أمريكا ستعرف باسم حارس مضيق هرمز، ولكنها بصفتها كذلك ومن باب الإنصاف ستحصل على رسوم بنسبة 20% على جميع الشحنات المنقولة عير مضيق هرمز مقابل جميع التكاليف اللازمة للقيام بمهمة توفير السلامة والأمن لهذا الجزء المتقلب من العالم".

ويظهر أن ترامب يريد أن يُحصّل تكاليف الحرب التي شنها على إيران من دول الخليج ومن الدول الأخرى، وقد صرح يوم 2026/5/2 عندما استولت القوات الأمريكية على سفينة "توسكا" التي كانت ترفع علم إيران أثناء توجهها إلى ميناء إيراني فقال: "استولينا على السفينة، واستولينا على الشحنة، واستولينا على النفط، إنها تجارة رابحة للغاية، وإن ما قمنا به يشبه أعمال القراصنة".

والآن يعدل ترامب اسم القرصنة التي يقوم بها، وهي حقا قرصنة يقوم بها لصوص الكاوبوي الأمريكي ليجعل الاسم حارس مضيق هرمز، وسوف يمارس القرصنة ليس ضد سفن إيران فحسب، بل ضد سفن دول العالم كلها وبخاصة دول الخليج وهي دول المنطقة، والتي لم يشبع ترامب من نهب ثرواتها. حيث قام ترامب بابتزازها أثناء زيارته للسعودية وقطر والإمارات في شهر أيار عام 2025 وأعلن أنه حصل على 3,2 تريليون دولار في صفقات مع هذه الدول تحت مسميات استثمار وشراء أسلحة وصفقات تجارية!

فلسان حال ترامب يقول يجب أن تصبح هذه المنطقة مستعمرة لأمريكا تنهب كافة أموالها وثرواتها، ولا تبقي لهم قرشا واحداً إلا لحكامها وعائلاتهم حتى يستمروا في تقديم الخدمات لها ويوافقوا على النهب بصورة رسمية تحت تلك المسميات. ويظن هؤلاء الحكام أنهم بسخائهم المفرط على ترامب سيكفّون شره وشر أمريكا عنهم.

وقد خرج ما يطلق عليهم علماء موظفون لديهم يبررون عطاءات دول الخليج لترامب حتى قال بعضهم بكل سفاهة "إن ذلك تأليف لقلب ترامب"!

كيان يهود: "لا نريد انهيار السلطة الفلسطينية"

أعلنت الحكومة المصغرة في كيان يهود يوم 2026/7/13 تمديد العلاقة مع البنوك الفلسطينية بعد قرار من وزير ماليته سموتريتش في وقت سابق إلغاء الآلية التي تمكّن البنوك الفلسطينية من العمل مع بنوك كيان يهود والذي من شأنه أن يدفع السلطة الفلسطينية للانهيار. ولكنه تراجع عن قراره، ووافق على قرار حكومته بتمديد هذه العلاقة. فقال سكرتير مجلس وزراء كيان يهود يوسي فوكس: "نحن مضطرون لقبول هذا القرار، لا نريد انهيار السلطة الفلسطينية".

إذ إن البنوك الفلسطينية لا تستطيع أن تتعامل مع النظام العالمي والخارج إلا بواسطة بنوك كيان يهود، وإدارة التجارة الخارجية المتبادلة. وتأخذ بنوك يهود عمولة على التحويلات المالية للبنوك الفلسطينية وعلى إدارة التجارة الفلسطينية.

وجاء هذا القرار لحكومة كيان يهود بعد تدخل أمريكي، إذ طلب محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنّار من مستشار الشؤون الاقتصادية في السفارة الأمريكية يوهان شمونسير التدخل من أجل حل الأزمة مع كيان يهود. إذ إن السلطة الفلسطينية قد تخلت عن السلاح والقتال وليس بيدها أوراق ضغط على كيان يهود فتلجأ إلى سيدتها أمريكا. وكذلك كيان يهود لا يستطيع مخالفة أوامر أمريكا وسياستها، وهو قائم بدعمها.

وقد سبب تدهور الوضع الاقتصادي لدى السلطة احتجاجات ضدها. وفي الوقت نفسه يحتجز كيان يهود نحو 4,5 مليار دولار من أموال السلطة التي تجمعها كضرائب من أهل فلسطين في الضفة الغربية.

علما أن السلطة الفلسطينية تعترف بكيان يهود واغتصابه لنحو 80% من فلسطين منذ توقيعها اتفاقية أوسلو الخيانية عام 1993، وتقوم بحراسة هذا الكيان تحت مسمى التنسيق الأمني فتخبر عن أي فلسطيني يريد أن يقوم بأي عمل ضد كيان يهود وتسلمه له. وفي الوقت نفسه، لا تقوم هذه السلطة بأدنى عمل لحماية أهل فلسطين وهم يتعرضون لاعتداءات شبه يومية على يد المستوطنين بحماية جيش يهود.

ولهذا فإن بقاء السلطة الفلسطينية أمر مهم جدا لكيان يهود رغم دعوات بعض الوزراء بإلغائها. وبذلك يتبين مدى خطورة وفداحة توقيع اتفاقيات التطبيع مع كيان يهود.

رئيس وزراء العراق الجديد في زيارة لأمريكا لتأكيد ولائه لها

قام رئيس وزراء العراق علي الزيدي يوم 2026/7/14 بزيارة لأمريكا واستقبله رئيسها ترامب في البيت الأبيض قائلا له: "أحب العراق مع رئيس الوزراء، وإنه كان مهتما بفوزه بهذا المنصب". فهذا القول يؤكد أن تعيينه في منصبه يوم 2026/5/16 جاء بأوامر أمريكية، بعدما رفض ترامب تعيين نوري المالكي رئيسا للوزراء من جديد.

علما أن المالكي قدم الخدمات الكبيرة لأمريكا وقد رأس الحكومة العراقية عام 2006 أثناء احتلال أمريكا المباشر للعراق حتى عام 2015، وعين نائبا لرئيس العراق بين عامي 2016 و2018. وقد وقع الاتفاقية الأمنية معها عام 2008 والتي تتيح لأمريكا التدخل كلما رأت خطرا على النظام في العراق تحت مسمى حماية الديمقراطية، وكلما طلب حكام العراق منها التدخل. ولكن أمريكا اكتف بخدماته الكبيرة لها وقد فاحت رائحة الفساد والجرائم واستفحل التعسف والظلم في عهده بموافقة أمريكا، وتلطخت سمعته السيئة فأرادت استبدال عميل جديد لها به.

وقبل لقائه مع ترامب اجتمع الزيدي مع توم برّاك سفير أمريكا في أنقرة والمبعوث الخاص لترامب في سوريا والعراق ولبنان والذي لعب دورا في تعيين الزيدي. فأصبح برّاك المسؤول الأمريكي المباشر عن الزيدي وعن العراق.

فحكام العراق منذ الاحتلال يؤكدون ولاءهم لأمريكا ويتسابقون على تقديم الخدمات لها وتأبيد استعمارها للعراق تحت مسمى الشراكة الاقتصادية والاستثمار والتعاون الأمني والعسكري.